القانون الطبيعي بين الرواقية والمسيحية "عند توما الإكويني"

بلحنافي جوهر

أستاذة بقسم الفلسفة جامعة معسكر

لقد أخذت المسيحية من الرواقية العديد من الأفكار الأساسية بحيث أنها صبغت فلسفتها بألوان مبادئ رواقية حتى تكون ملائمة للحياة الاجتماعية وطبيعة هذه العقيدة، لذلك التقت المسيحية في كثير من مبادئها الأساسية مع الرواقية.

إن الفضيلة الخير والسعادة تكمن في مطابقة للطبيعة وأي شيء ضد الطبيعة يكون شرا أو رذيلة، فلقد كان لهذه الأفكار صدى في الفكر المسيحي المتأخر خاصة حول الفضيلة والرذيلة والخطايا، والفضائل الكبرى، فالمعرفة بالنسبة للرواقين ومن بعدهم المسيحيين خير خالص والخير يمكن أن يكون أيضا جمالا وعدلا وشجاعة وحكمة.

أثر الرواقية على المسيحية

ومن أهم المؤثرات الرواقية على المسيحية هي القول" بأن حياة الفضيلة هي حياة التأمل والتأني والانسجام مع النفس وتجنب اللذة في طريق كبح جماع الرغبات غير الطبيعية وغير الضرورية وعراقية الخطيئة فهذه المفاهيم في الجوهر والمنهج بين الأخلاق الرواقية والأخلاق المسيحية"،[1] فالمسيحية كذلك تدعو إلى ضرورة التحرد من الغرائز وكبح جماح اللذة والرغبات، حتى تبلغ السعادة او الفضيلة "كما تتطابق الرواقية والمسيحية من زاوية اجتماعية، ذلك أن تعاليم الرواقية تؤكد على ضرورة التعايش مع الآخر وأن الواجب الاجتماعي يعد أشرف وأهم الواجبات أو الوظائف الفردية، لأن الإنسان لا يحيا مستقلا عن الآخرين أو بمعزل عنهم فالأخلاق الفردية في الرواقية هي بطبيعة الحال اجتماعية، رأي البعض أن هذا هو سبب التماثل بين الرواقية والمسيحية من هذه الزاوية الاجتماعية"[2] فالقديس بولس الرسول يصور نفسه مثل ابيكتيوس رسول الأمم وجنديا من جند المسيح فكلاهما يعلم أنه يستطيع على كل شيء يعول الله الذي يمنحه قوته، فكلاهما يعلم أنه إنما هو رسول ومبعوث من الله إلى الأرض ليهدي إلى خير ويرشد إلى فضيلة، فكلاهما ينظر لنفسه إنما وجد من أجل تأدية واجب أخلاقي والمتمثل في هداية الناس إلى طريق الخير والسعادة مهما كانت طبقتهم الاجتماعية، كما أنهما يتشابه في محاولة إقرار السعادة للعبيد والضعفاء والفقراء وكل الفئات الاجتماعية المقهورة، تلك التي رأى أفلاطون وأرسطو غير قادرة على بلوغ السعادة على خلاف الرواقية والمسيحية ،إذ يكتفيان لبلوغ السعادة[3] بالعيش وفقا للطبيعة والعقل" أي العيش وفقا للطبيعة يعني العيش في صداقة مع الإله أووفق لإرادة الإله عند المسيحية. [4]

كان للنزعة الإنسانية التي تميزت بها الفلسفة الرواقية وخاصة المتأخرة تواجدا قويا في الفكر المسيحي وهذا بالسمو بالقيم الأخلاقية وخلق رابطة اجتماعية قوية توثق العلاقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة بحيث استحوذت على المسيحية فكرة تأصيل الإثم في الطبيعة الإنسانية ولا مفر للإنسان إلا بالفضيلة لتحقيق الخلاص.

فالشعور بالإثم والبؤس كطابع مميز للصفات الإنسانية وهو الذي جعل بسنيكا يحلق في سماء المبالغة في تقدير القيمة المعنوية لصفتي "الرقة والعطف وهما من الفضائل التي تتسم بها الفلسفة الرواقية كما اتخذت أبوة الله والأخوة الناس ومن معاني المحبة التي تحكم في الجنس البشري كله هي نفس المعاني تمثلت في تعاليم المسيحية كالرحمة، والترفق، الخير وحسن المعاملة، وسعة الصدر، وحب الناس، ارتفعت هذه الفضائل إلى مكان الصدارة كما استنكرت الكراهية، الغضب والعنف في معاملة التابعين أو أقل منزلة.[5]

لقد اقتبس الفلاسفة المسيحيون من الرواقية الكثير من القيم الروحية التي تنطوي على عقيدة دينية كالتالي دعا إليها ماركوس أوليوس بإطالة التأمل في الحياة الروحيّة فالجسد ليس إلا قيد للروح وظلماتها لذا يتعين على الروح أن تكافح عبء الجسد وكان هذا المفهوم في الحق هو طابع المجتمع الوثني الذي نشأت المسيحية في ظله وترعرعت حسب جورج سبابسن.

اللوجوس وامتداده في المسيحية

وقد أظهرت إحدى الدراسات الأمريكية إلى قام بها كويلسون F.Capleston حول تاريخ الفلسفة، سنة 1965 بنويورك، أن فكرة اللوجوس، العقل أو الكلمة التي وردت في كتاب التأملات لماركوس أو ربليوس والتي يذهب فيها إلى أن العقل ذو طبيعة إلهية إنما هي فكرة مطابقة لمعنى الكلمة في المسيحية والتي يرمز بها إلى المسيح.[6]

لقد طابق الرواقيون الإله بالكلمة، وكانوا يقصدون بالكلمة قانونا ذاتيا للعالم، فهو المبدأ الذي تتحرك الأشياء طبقا له وهو القدرة الخالقة لحركة سائر الأشياء فقد وصف الرواقيون الإله بالعناية،

فهو النار الخلاقة واللوجوس (الكلمة) والمبدأ أو(الطبيعة) والقدر، كما هو القانون الأخلاقي الذي أطلق عليه كانط العقل العملي. [7]

وقد أكدت هذه الدراسة أن العناية التي هي العلة الأولى للكون حسب الرواقيين هي ذات العناية التي يتحدث عنها المسيحيون وهي إحدى الصفات الإله وتشمل الكون بأسره وبكل أشيائه غير أن الكلمة عند المسيحية تعني إلها عاقلا.

لقد طبق الرواقيون مفهوم اللوجوس على الجانب السياسي باعتباره القانون الطبيعي، وبحكم اللوجوس أو العقل الطبيعي يتشارك الأفراد في الإنسانية، وفي احترام الذات الإنسان.

إن الفرد باعتباره كائنا مفكرا بالدرجة الأولى ينتمي إلى المعقولية والرشد ويمكن ان يدرك حقائق الأمور، كما توضحها الطبيعة، وأن الرشد والمعقولية يتميز بها الأفراد جميعا أي لا تقتصر على عنصر أو فئة أو جنس معين"[8] على خلاف ما أعتقده فلاسفة اليونان كأرسطو إذ جعله قاصرا على الاثنين من المواطنين وهو ما اعتبره أفلاطون قاصرا على الفلاسفة الحكام في حين جعله الرواقيون صفة أساسية لكل فرد ككائن راشد وعاقل، فالعقل والحكمة، خاصة إنسانية يمتز بها كل إنسان باعتباره إنسان.

ومن هذا المنطق نتجت المبادئ الأساسية التالية.

– الكون يحكمه قانون طبيعي واحد لا يتبدل وأن هذا القانون الطبيعي يمكن أن يدركه العقل الإنساني وأن الخروج عليه هو الخروج على طبيعة الأشياء.

– وأن الأفراد متساوون بحكم تمتعهم بالرشد والعقل فالجميع ينتمون إلى مملكة العقل.

– لذا فجميع الأفراد ينتمون إلى إخوة عالمية، وبالتالي يتخطون على أساسها حدود الدولة، فالدولة في رأيهم ليست بالضرورة الوحدة الأساسية التي يمكن أن تحقق للفرد ذاته وأن تحقق الفضيلة (كما هو الحال عند أفلاطون وأرسطو) بل إن على الأفراد التطلع إلى خارج إطار الدولة أي إلى العالم ككل.

"لذلك فقد فصل الرواقيون بين الأخلاق والسياسة واعتبروا أن الأخلاق وحدها دون السياسة هي القوة المحركة للأفراد وأن حياة الفرد أسمى من الحدود التي تفرضها الدولة عليه وأن الدولة ليست الوسيلة الوحيدة التي يظهر فيها الرجل الفاضل"،[9] وبذلك فإن كل إنسان يشارك في العقل بموجب هذه الحقيقة التي مؤدها أنه موجود إنساني ومنه منح الرواقيون كل موجود إنساني حق المواطنة العالمية، ومن اشتقوا بعض القوانين السامية.

العالمية والمساواة

إن الإنسان ينتمي لمجتمع أكبر هو الإنسانية ككل بصرف النظر عن النظام القائم في دولته، فهو مواطن عالمي فالجميع يتمتعون بالعقل والحكمة فجميعهم ينتمون إلى جماعة عالمية طبيعية واحدة وعلى هذا دعا الرواقيون إلى جامعة إنسانية في إطار Cosmos العالم ككل والذي أطلقوا عليه بمدنية العالم.

Cosmopolis رمز الترابط والوحدة من كل أجزائه في كل واحد، حيث يعيش الأفراد جميعا في إطار هذه العائلة العالمية الكبيرة التي لا تحدها حدود سياسية أو انقسامات مفتعلة".[10]

وعلى هذا وإن كان الرواقيون قد وضعوا الأسس الفكرية للعالمية على المستوى الفلسفي، فإن العالمية من بعدهم قد استمرت في شكل قانون إداري في ظل الإمبراطورية الرومانية ثم في شكل ديني وسياسي في ظل الفكر السياسي المسيحي.

وعليه فلقد مهدت الرواقية الطريق للمسيحية لاستنباط مبادئ للتنظيم الحياة الاجتماعية تتضمن بعض خصائصها في اتصالها بالنظام السياسي وخاصة في القول بالنزعة العالمية.

بحيث آمن المسيحيون كما آمن الرواقيون من قبل بقانون الطبيعة أو بحكومة أرضية تحوطها العناية الإلهية وبمساواة جميع البشر أمام الله، إذ كتب بولس مستنكرا التفريق بين الناس على أساس الجنس او المركز الاجتماعي حيث يقول" ليس هناك يهود وإغريق، ولاحر، وعبد ولا ذكر وأنثى، فكلهم سواء في يسوع المسيح"[11]

ويمكن القول بصفة عامة بأن أباء الكنيسة كانوا متفقين لحد كبير مع شيشرون وسنيكا فيما يتصل بالقانون الطبيعي والمساواة الإنسانية وضرورة توفر العدالة في الدولة "إن فكرة الوحي الإلهي لم تكن في واقع الأمر تتعارض مع فكرة القانون الطبيعي هو بدوره قانون إلهي وقد كتب بولس خطاب موجه لقادة الرومان قائلا "أعطوا الجميع حقوقهم"[12]

وعلى هذا فإن من اهم الأسس العامة التي تشترك فيها الرواقية المسيحية، هو القول بسمو الحق الطبيعي في الدنيا والأولوية دائما للحقوق التي تمنحها الطبيعة للبشر في هذه الحياة لأن النظام الطبيعي هو أساس الحياة في المدينة الإلهية la cité du dieu التي استمدت من الفكر الرواقي قولهم.

إن حقوق الطبيعية هي التي تسمو على كل ما عداها من حقوق وتفوق كل ما يمكن أن يجيء به البشر من تنظيمات فهذا الحق الطبيعي ما هو إلا انعكاس للقانون الإلهي الذي يعيش في قلوب البشر ويمتزج بأفئدتهم ولذلك فهو قانون عام يخضع لأوامره ونواهيه كل البشر"[13]

لقد اعتبرت المسيحية أن للفرد حقوق فطرية خالدة وهبها له خالقه، لذلك فقد ساهم الفكر المسيحي في تعزيز والتأكيد على حقوق الإنسان وجعلها تقدم على دعائم أخلاقية. فالمسيحية نادت بالمساواة التامة بين الأفراد، وترى أن هذه المساواة وأن تعذر قيامها في العالم الزمني فهي حقيقية وهي أساس العلاقة بين الأفراد وبين الخالق"[14]

فالمساواة الطبيعية والحرية الطبيعية "اعتبر نهما المسيحية أكبر دعامتين في هذه الدنيا، فالإنسان مساو تماما للإنسان أينما كان وحيثما وجد إذ أن الإنسانية جمعاء على ذات الصلة بالله عز وجل وهذه الصلة المشتركة بين كل بني البشر تجعل الجميع متساوين في كل شيء.[15] فبحكم العقل او اللوجوس يتساو الإنسان مع أخيه إنسان في جميع الحقوق، ويصبح هذا الحق هبة طبيعية، وبفعلها تسمو بالذات الإنسانية وتجعل لكل فرد حق في الكرامة الإنسانية مهما كان جنسه أو طبقته ذلك لأنه يحكمه قانون إلهي وهو القانون الطبيعي وهو لا ينتمي إلى المدينة الأرضية فحسب بل المدينة أكبر تتجاوز حدود القانون الأرضي الزمني.

وقد جعل سنيكا الإنسان تابع إلى دولتين وكما اعتبرت المسيحية أن هذا العالم الأكبر الذي تكلم عنه سنيكا ليس مجرد أسرة إنسانية فحسب "وإنما صار يعني مملكة روحية، مملكة الله الحقة التي يرث فيها الإنسان حياة خالدة ومصيرا يفوق سمو أية حياة تستطيع أية مملكة أرضية أن تمنحها له"[16]

أدت فكرة المدينة العالمية أو القانون الطبيعي الرواقية تحولا عميقا في فكرة القانون وماهية الدولة، إذ لم يكن للنظرية المسيحية في بدايتها أساسا قانونيا أو سياسيا ذلك أنها اقتصرت على المدلول الأخلاقي فالقول بمبدأ المحبة ساعد على السمو بالضمير، كما أنها القول بالحرية والمساواة بين الناس قد انسجم مع التعاليم الانجيلية، فمن خلال دراسة الوصايا العسر من الإنجيل ثم استنتاج المبادئ العليا للقانون الطبيعي بحث أضافوا إليها من نظريات فقهاء الرومان من الذين تأثروا بالفلاسفة الإغريق والرواقيين إذ سلموا بوجود قانون طبيعي.

لقد تقبلت المسيحية المفهوم الروماني بوجود المستويات الثلاثة للقانون (القانون المدني، قانون الشعبي وقانون طبيعي).

"فالقانون الطبيعي حل محله إيمان رجال الكنيسة بالقانون الإلهي المستمد من العهد الجديد (الإنجيل) واعتبر رجال الكنيسة أن الأفراد قد عاشوا أساسا حياة مثالية سعيدة تقترب مما وصفه الرواقيون بالطبيعة بما وصفه سنيكا بالعصر الذهبي، وأن هذا الوضع المثالي تحقق في معيشة الأفراد في جنة عدن وان تدهور الأفراد جاء نتيجة عدم طاعتهم للإله وبالتالي ارتكابهم للمعصية أو الخطيئة الأولى وأن الخلاص من الشرور الدنيوية والخطيئة يوجد في طاعتهم للقانون الإلهي"[17]

إن فكرة سنيكا عن الحالة الطبيعية قد وجدت لنفسها صدى عند رجال الديانة المسيحية، فيستدل على الإيمان في طهر الحياة البدائية من قصة الخطيئة الإنسانية وهبوط الإنسان الأول إلى الأرض، لذلك فضت أحاديث المسيحيين عن الزهد وإقران الفقر بالعفة، وقد اعتبر الفقر أكثر مكانة من الثروة من الناحية المعنوية وأن حياة الرهبة أفضل من الحياة الدنيوية"[18]

فالكمال إنما وجد فقط في ظل الطبيعة الإنسانية الفطرية "الطاهرة غير أن قول المسيحية بالنظام الطبيعي في تسير أمور الدنيا وحفظ الحق، لايقابله دعوة المسيحية إلى ضرورة التخلي على النظم السائدة هي عبارة عن وسائل ضرورية لعلاج المجتمعات "إذن كل هذه النظم التي تقوم عليها المجتمعات المختلفة إنما هي من محض اصطناع اختلقه البشر من أجل حياة منظمة تخرج بهم من حالة الطبيعة الأولى"[19]

وهنا يأخذ الفكر المسيحي بفكر سنيكا السياسي الذي يرى أن في الطغيان أو النظم السائدة وسيلة لعلاج المجتمع من الفوضى والفساد الذي يعم الأفراد حيث يقول سنيكا" تعاقب هذه النتائج هو الذي أدى إلى لا مفر من قيام القانون، واستنباط وسائل القسر والإكراه للحد من مساوئ الطبيعة البشرية ومفاسدها وبعبارة مختصرة فإن الحكومة هي الدواء الضروري لعلاج الشر المتأصل في الإنسان"[20]

فالمسيحية لم تعارض الأنظمة السياسية السائدة بحيث بقي نظام الرق معترفا به كنظام من أنظمة الدولة، رغم تأكيدها على الأخوة بين الناس، كشريعة إلهية وقد اعتبر بعض أباء الكنسية أن الرق هو التدرب على الصبر والطاعة اتجاه أسيادهم وعلى السعادة ضرورة التعامل معهم بالرفق ولم ينادي أحدهم بضرورة إلغاء الرق فورا بل اكتفوا بالنصح بتخفيف وطأته بمبدأ المحبة "أعطوا لقيصر مالقيصر، لله مالله."

فعلى الرغم أن المسيحية أخذت من الرواقية مفهوم المساواة العالمية إلا إن لم تقصد بذلك المساواة العالمية بين البشر باعتبارهم بشر، فهي لا تؤكد على المساواة المطلقة كما هو الحال عند الرواقية، أي الوحدة الطبيعية البشرية فما جعله الرواقيون خاص بجميع البشر، جعله المسيحيون خاص بهم فقط، يحين نجد بوليس الرسول قد ميز بين البشر من حيث أبناء الحرة والجارية حيث يقول لأهل علاطية، الإصحاح الرابع 21-31 بالاستشهاد من التوراة، او العهد القديم من

الكتاب المقدس، رأت السارة ابن هاجر المصرية الذي ولدته لإبراهيم بمرح فقالت لإبراهيم أطرد هذه الجارية وابنها، لأن ابن الجارية لا يرث مع ابني إسحاق[21]

فعلى الرغم أنه بوليس الرسول قد سبق وأن أكد على المساواة من خلال قوله" لا عبد ولا حر ولا ذكر ولا أنثى لأنكم جميعا واحد على وحدة الطبيعة البشرية، وفي محاولة التوفيق بين المساواة وعدم المساواة يوجد الرق، فقد أوضحوا بأن قبل ارتكاب الخطيئة كانت المساواة المطلقة والحرية التامة، فعدم وجود المساواة على الأرض بالنسبة لبعض الأفراد (العبودية) فإن ذلك أمر عرض دنيوي فقط فعليه أن يتقبله كنوع من التكفير عن الذنب لأن المساواة والحرية موجودة في الحياة الأبدية ورق بمثل عبودية للجسد أم الروح فهي طليقة مع ذلك فقد كانت لفكرة المساواة باسم القانون الطبيعي بالغ الأثر بحيث انتقلت إلى فقهاء الكنيسة في القرون الوسطى وتطورت على يد الفلسفة المدرسية وعلى رأسها القديس توما الأكويني والقديس أوغسطين، وبالرغم من التحول الذي أحدثته المسيحية إلا أنها لم يفقد عناصره الأساسية بل اكتسب من التعاليم المسيحية حياة جديدة.

فقد أحدثت النظرية المسيحية تخفيف تدريجي وإنسانيي لأنظمة القانونية متعددة بإعطاء أهمية كبرى لحسن النية، تحريم التعسف في استعمال حق الملكية، محاربة الطلاق والعلاقات غير المشروعة وتعريض الأولاد للخطر.

القانون الطبيعي عند توما الاكويني Tomas d'Aquinas (1225 –1274)

لقد كان لفكر الرواقي القائل بأن العالم كله يخضع لقانون واحد، ولا يخضع لحكومة واحدة أثرا كبيرا على المسيحية التي نادت بدورها بخضوع الناس للقانون الطبيعي، والقول بفكرة المساواة الرواقية أي مساواة جميع الأفراد أمام القانون.

فلقد اصطبغت فكرة القانون الطبيعي بصبغة دينية في كنف الكنيسة، فالحاجة إلى فكرة القانون الطبيعي كانت من أجل الحد من سيادة الدولة وطغيان الملكية الفردية ولحماية الأفراد من طغيان الدولة على المستوى الداخلي".

أي أن الفلسفة المسيحية حاولت تنظيم علاقة الحاكم بالمحكوم، وهذا بتوجيه الحاكم إلى ضرورة حب رعاياه، حيث يستند في حكمه إلى نظام قانوني غايته تحقيق العدل والمساواة وإرساء الأمن والسلام والحق.

وقد تجلى تأثير الفكر الرواقي في فلسفة توما الأكويني واضحا، إذ اعتبر أن المسيحية جاءت لتبشر بدين يدعو إلى السلام، والمحبة، وكذا القول بالحقوق الطبيعية وأولويتها في حياة البشر، وهذا بالتميز بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي، فالحقوق الطبيعية هي التي تسمو على ما عداها من حقوق، وتفوق كل ما يمكن أن يجيء به البشر من تنظيمات، فالحق الطبيعي ما هو إلا انعكاس للقانون الإلهي الذي يعيش في قلوب البشر ويمتزج بأفئدتهم.

وقد اعتبر توما الاكويني "أن القانون الطبيعي هو المنظم الأساسي للأخلاقيات، لما تغرسه الطبيعة من خير وتجنب الشر، من سائر الكائنات الناطقة غير الناطقة فهو هبة من الله للبشر يحمل المساواة"[22]

فهذا القانون هو هبة من الله للبشر، صادر من الواحد الأزلي ثابت يحمل المساواة والعدالة، لا يقترب من تعديله بشر ولا يلغيه حاكم، فتعاليمه ليست أحكام من إبداع البشر ولكن يمكن الوصول إليها بالعقل.

"لقد تبني توما الأكويني مبدأ القانون الطبيعي الذي نادى به الرواقيون، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في أن القانون الطبيعي بالنسبة للرواقين يحل في الطبيعة بشكل مباشر، أي يتميز بالتسامي يحل في الطبيعة بشكل مباشر، بينما يتميز بالتسامي ويحل في الطبيعة بشكل غير مباشر [23] عند توما الاكويني

فالقانون الطبيعي عند نوما الأكويني "يتميز بشيء أوسع من مجرد وسيلة لتنظيم علاقة الناس بعضهم ببعض فإن القانون جزء لا يتجزأ من نظام الإلهي الذي يسيطر على كل شيء في السماء والأرض، بل كان يعتبره قبسا من حكمة الله ينظم العلاقات بين جميع المخلوقات".[24]

وفي هذا تتجلى رؤية الرواقيين القائلين كما سبق الذكر بوجود تنظيم منطقي للعالم تنعكس أثاره على المجتمع البشري، فالحاكم إذا استند على القانون الطبيعي الذي خص الله به الإنسان باعتباره جزء من العقل الإلهي فسنعكس إثاره على الحاكم والمحكوم بحيث تسود المحبة بين المحكومين وتغمرهم السعادة، وينعم الحاكم بالاستقرار والاطمئنان اتجاه الرعية.

هذا القانون هو أساس تحقيق العدل والمساواة وهو الكفيل بضمان للفرد حياته وسلامته.مادمت الإرادة تابعة للعقل فستميل إلى الخير، فإذا كان الفعل موافقا لحكم العقل كان خيرا ،وان كان منافيا لحكم العقل كان شريرا، وكل هذا يقره القانون الطبيعي وما يلقيه في الإنسان بالنظر إلى مايليق به أن يكون عليه، وفي الأشياء المحيطة به، أثرها فيه، والجماعات الانسانية هي راجعة الى العقل والإرادة، وهي تقوم على ضرب من التعاقد، هنا يظهر تأثره بشيشرورن الذي يعتبرها في كتابه الجمهورية هي كثرة منظمة خاضعة لقانون عادل .

وفي هذا يرى توما بأن السلطة السياسة تستمد قوتها بمقدار اقترابها وتمسكها من القانون الطبيعي، وعلى القانون الوضعي الواجب الأكثر من تفسير القانون الطبيعي، مثل تحديد العقوبات، الجرائم أي الجرائم التي يحرمها القانون الطبيعي وأن هذا المضمون مبنى على علاقة الإنسان بالله، فالإنسان مدفوع لأن يكون صورة الله في سلوكه"[25]

فالقانون الطبيعي هو القانون العقلي، وإن الله لا يأمر شيء إلا أنه حسن بحسب العقل، ولا ينهي عن شيء إلا لأنه قبيح في نظر العقل "إن الأشياء في القانون الإلهي مأمور بها لأنها حسنة ومنهى عنها لأنها قبيحة ونظام العدل يأتي من عند الله وكذلك نظام الطبيعة"[26]

وهنا يظهر تأثره بالفكر الرواقي خاصة الروماني الذي يعتبر أن القانون الكوني ينبثق من واقع العناية الإلهية للعالم كله وهو الذي يجعل الجنس البشري أقرب ما يكون إلى الله، والدولة لابد أن تخضع للقانون الأعظم وهو قانون الإله الذي يمثل أعلى قواعد الحق والعدالة والخير وينهي عن الشر.

وبناء على ذلك فقد جعل توما الأكويني أساس نظريته السياسية والقانونية تقسيم القانون إلى أنواع (أبدي، طبيعي، بشري).

وكان جوهر فكره هو محاولة الإعطاء الأولوية للعقل بحيث يرى ضرورة اعتماد القانون الوضعي على القانون الطبيعي الذي خلقه الإله لأن السلطة السياسية تستمد قوتها بمقدار تمسكها بالقانون الطبيعي، فالعدالة لا تتحقق في نظرة إلى في ظل حكومة عادلة ومنصفة لرعاياها، حيث يحترم فيها القانون، يعمل العقل فيها على تذليل الصعاب لتحقيق السعادة.

"والقانون الطبيعي هو الذي يجعل الأفراد يحافظون على بقائهم، وهو الذي يدفعنا لاستعمال العقل للبحث عن قواعد التي تمكن طبقات المجتمع من التعايش مع بعضها البعض في سعادة طبيعية. [27]

لذلك يجب أن يعتمد القانون الوضعي على الطبيعي وهذا حتى يمكن الإنسان من سد ثغرات ويمكنه من معالجة ظروفه حيث يتم تغليب صالح المجتمع على صالح الخاص، فنجاح السياسة يقدم على مبدأ العدالة الاجتماعية التي من شانها توجيه جميع السلوك البشري إلى الصالح العام.

فالانحراف القانون المدني عن القانون الطبيعي لم يصبح قانونا بل هو انحراف للقانون، لأن عدالته وإلزام للضمير ذلك أن القانون الطبيعي يختص مسعى الإنسان نحو الأعمال الصالحة ويحرم كل الأفعال التي تنتهك العمل الصالح، وعلى هذا فإن كل عمل يتنافى مع الأخلاق يتنافى بالضرر مع القانون الطبيعي.

فالقانون الطبيعي هو أساس استنتاج واستنباط ما ينظم العلاقة بين البشر في صورة قوانين وضعية، فهو بمثابة روح المجتمع يؤمن العدالة بين الأفراد ويسعى لتحقيق المصلحة المشتركة، فهو الذي يوقف بين مطالب الدنيا ومطالب الله.

لقد جعل توما القانون الطبيعي بمثابة عهد بين الله والبشر، فقوانينه ثابتة تسعى إلى الخير ونبذ الشر.

فعلاقة القانون الطبيعي بالواقع تتحدد في علاقة الضمير بالوجود الاجتماعي بحيث تكون مهمته أخلاقية فبفعله يأتي الفرد الفضيلة وبدونه يأتي الرذيلة.

كما تأثر توما الاكويني بالفكر الرواقي وخاصة شيشيرون في إن الكون له خالق أطلق عليه الطبيعة، تأثر كذلك بأرسطو أن عصيان القانون الطبيعي أمر يدل على الشر والبعد عن الخير، وأن الإنسان حيوان اجتماعي بطبعه وبناء عليه طالما يعش في مجتمع لابد من قانون ينظم العلاقة بين الأطراف، طاعته واجبة فهو صادر من الواحد والطبيعة لها سيد واحد.

كما اخذ من الرواقين رأيهم في وجود تنظيم منطقي للعالم تنعكس أثاره على المجتمع البشري، أي إذا كان الحاكم متمسكا بنصوص القانون الطبيعي الذي خص الله به الإنسان لأن يهتم بشؤونه وشؤون غيره وهو وحده الذي يستطيع المشاركة في العناية والعقل لأنه جزء من العقل الإلهي، كل ذلك ينعكس أثاره على المحكومين وأيضا الحاكم فعلى المحكومين أن يسود بينهم المحبة، وتغمرهم السعادة ويخص الحاكم بالاطمئنان اتجاه رعيته.

فرغم تأثر توما الأكويني بالفكر الرواقي وحضور هذا الفكر في فلسفته إلا أنه يوجه اختلاف في نظرتهما ذلك إن الرواقية ترى أن نظام الطبيعي ينظمه الله، وباسمه الناس جميعهم متساوون حتى ولو تفرقوا في المدن وشعوب كان لكل منهما قوانينه الخاصة فالفلسفة الرواقية تقوم على إيمان ديني بوحدة الطبيعة وكمالها لأن الطبيعة ذات سمات إلهية، بينما الفلسفة المسيحية ترى في القانون الطبيعي هو تفسير لطبيعة الإنسان وعلاقته بالله وبالطبيعة، والفكرة المركزية هنا هي العلاقة بين الطبيعة والوحي وقد أصر توما الإكويني على أن النعمة لاتنفي الطبيعة بل تكملها.

لقد جمعت الرواقية بين القانون الطبيعي والمدني، فالجميع يخضعون لنظام واحد مهما تفرقوا شعوب وأمم وكان كل لكل منهم قوانينه، فهم متساوون.

في حين ترى المسيحية في القانون الطبيعي يظهر قيمة الإنسان وتؤكد على تفاعله مع البيئة.

فالقانون عند توما الاكويني يحمل في طياته قوة جبرية ملزمة والالتزام هو فعل إرادي شخص يلزم فيه الفرد إتباع وصايا الإله.

وعلى هذا فإحلال النظام يبدأ فيه بالاعتراف بوجود الله والسعادة هي الهدف الأسمى يحصل عليها الفرد إذا اهتدى إلى الله وتعرف عليه بالفعل وهذا يتفق والفكر الرواقي الروماني الذي يعتبر بأن الاعتقاد هو عباده الله للحق التي تبعث في الروح الإنسانية الأمن والاستقرار كما غير أنه يتفق والفكر الرواقي في رفض الرق باعتبار أن الطبيعة الأخلاقية لا تخلق عبيدا وأحرار، ولكن تخلق بشر ترعاهم وتحافظ عليهم.

كما أنه نادى بالحق بانتقاده لسلطة حيث يظهر تأثره بالفكر الروماني بأن لكل فرد حقوق وواجبات وعليه يجب أن يلتزم بها كل من الحاكم والمحكوم لذلك نادى توما قائلا للحكام حدود في سلطة وعليه أن يمارس سلطته وفق للقانون.

ذلك أن توما الأكويني يرى أن القانون إلزام واحترام وأمانة في التنفيذ، والقانون الوضعي هو إرادة الشعب وليس إرداة للهوي، ولابد من مطابقته مع القانون الطبيعي، ويوكل للفرد أن يتولى أموره، هناك كذلك تجلى للفكر السياسي الروماني، أن هناك عقد حكومي بين الشعب والحاكم وليس للشعب أن يسحبها منه عكس الاجتماعي.

وهكذا فقد بدأ أبإرساء المساواة بين الناس حتى لا يعاق تنفيذ القانون وبين المحبة الإلهية التي تعانق القلوب وتخلصهم من العصبة بالمجاهدة ويكون الأقرباء وجبران رفقاءهم يعمهم السلام والوحدة.

يرى ملحم قربان أن هناك نقاط يمكن استخلاصها من القانون الطبيعي الذي نادى به توما الاكويني.

أولا: القانون الطبيعي هو تعبير عن كرامة الإنسان وسلطته وحدة الإنسان من جميع وبين جميع المخلوقات سيشارك فكريا وفعليا في نظام الكون، وطبيعته العقلانية هي ما تخوله ذلك لأن العقل هو جوهر الإنسان ونور العقل الطبيعي هو الذي يجعلنا نميز بين الخير والشر على حد تعبير توما لاكويني"[28]

ثانيا: إن القانون الطبيعي هو أساس الأخلاقيات ونتيجة مباشرة للكرامة والسلطة التي تتمتع بهما الطبيعة الإنسانية.

- لقد وظف توما الاكوني القانون الطبيعي الرواقي ،كما جعل قبول المفهوم الأرسطو طالسي للأخلاق والسياسة أمر لا تكتنفه الشكوك".[29]

- أما النقطة الثالثة: "فقد جعله أساسا لجميع المؤسسات، فهو المقياس الذي تميز هذه المؤسسات إليه في إطار حضاري معين، إطار كانت فيه الرغبة الأعمق والأكثر ألفة لقلوب وهي رغبة الجمع بين الحكمة الإلهية والحكمة العالمية"[30]

أي التكامل بين الدين والفلسفة لقد كانت للرواقية مبعثا لتطوير أفكار ومبادئ المسيحية وخاصة الإيمان بقانون الطبيعة، ذلك إذا كانت الطبيعة في قاموس الرواقين مرادفة للعقل والعقل مرادف لله، فإن المدينة الحقيقة للإنسانية ليست سوى مدينة الله.

وبهذا فلقد كان لمفهوم الحق الطبيعي أثر، وذلك باستحداث رؤية جديدة لدراسة دور الإنسان الأساسي ومكانته في العالم وعليه لما جاء القرن السادس والسابع عشر سمحت الفرصة لمحاربة الاستبداد بناءا على الحق الطبيعي والمساواة الطبيعية.

فقد أصبح القانون الطبيعي المحرك للفلسفات عصر الأنوار المطالبة بالحرية والمساواة.

المراجع

1. جورج سباسن ،تطور الفكر السياسي ج1ترجمة حسن جلال العروسي، الهيئة العامة للكتاب القاهرة دط 2001
2. جان توشار ،تاريخ الأفكار السياسية من اليونان الى العصر الوسيط ترجمة،**ناجي دروشة دار** التكوين للتأليف والترجمة والنشردمشق ط 1 ، 2010
3. حورية توفيق مجاهد ،الفكر السياسي من أفلاطون الى مجمد عبده ،مكتبة انجلو المصرية القاهرة ط2(د س)
4. عبد الرحمن خليفة ،منال ابوزيد ،الفكر السياسي الغربي ،دار المعرفة الجامعية القاهرة،دط،2003
5. عمار بوحوش ،تطور النظريات والأنظمة السياسية ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر دط 1972
6. فاضلي ادريس ،الوجيز في فلسفة القانون نديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائرد(ط س)
7. فضل الله محمد اسماعيل ،حقوق الانسان بين الفكر الغربي والفكر الاسلامي ،مكتبة بستان المعرفة ،مصر دط 2003
8. فضل الله محمد اسماعيل،سيعيد محمد عثمان ،نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي ،مكتبة بستان المعرفة ،مصر دط 2006
9. مجدي السيد أحمد الكيلاني ،المدارسالفلسفية في العصر الهيلنستي ،المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية دط2009
10. ملحم قربان ،من قضايا الفكر الساسي القانون الطبيعي، المؤسسة الجامعية للدرسات للنشر والتوزيع بيروت لبنان ط،19821

الهوامش

1. محمد السيد أحمد الكيلاني، المدارس الفلسفية في العصر الهيللستي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، دط، 2009، ص321.
2. محمدي السيد أحمد الكيلاني، المرجع نفسه، ص321.
3. مجدي السيد أحمد الكيلاني، نفسه، ص327.
4. جورج سباسن، تطور الفكر السياسي، ج1، تر،حسن جلال العروسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، 2001، ص73.
5. المرجع نفسه، ص72.
6. مجدي السيد أحمد الكيلاني، المرجع السابق، ص324.
7. بول تلتس، المرجع السابق، ص18.
8. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، مكتبة انجلو المصرية، القاهرة، ط2، (د.س،) ص109.
9. حورية توفيق مجاهد، المرجع نفسه، ص109.
10. حورية مجاهد، المرجع السابق، ص110.
11. جورج سباسن، تطور الفكر السياسي، ج1، ص11.
12. حان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من اليونان، العصر الوسيط، II، تر ناجي الدراوشة ،دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر دمشق ط2010،1 ص149.
13. فضل الله محمد اسماعيل، حقوق الإنسان بين الفكر الغربي والفكر الاسلامي، مكتبة بستان المعرفة، القاهرة، دط، 2006، ص95.
14. عبد الرحمن خليفة، منال أبوزيد، الفكر السياسي الغربي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، دط، 2003، ص87.
15. فضل الله محمد اسماعيل، حقوق الإنسان بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي، ص96.
16. جورج ساسن، تطور الفكر السياسي، ج1، ص81.
17. حورية مجاهد، فلسفة السياسة من أفلاطون إلى محمد عبده، ص125.
18. جورج سباسن، تطور الفكر السياسي، ج1، ص75.
19. فضل الله محمد اسماعيل، حقوق الإنسان بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي، ص95.
20. جورج سباسن، المرجع السابق، ص74.
21. حورية مجاهد، فلسفة السياسة من أفلاطون إلى محمد عبده، ص127.
22. فضل الله محمد اسماعيل، سعيد محمد عثمان – نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي – مكتبة بستان المعرفة – مصر 2006، دط، ص26.
23. مجد أحمد كيلاني – المدارس الفلسفية في العصر الهيللنستي المكتب، الجامعي الحديث، الإسكندرية، دط 2009، ص343.
24. جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ج1، ص163.
25. فضل الله محمد اسماعيل، سعيد محمد عثمان، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، ص27.
26. فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص133.
27. عمار بوحوش، تطور النظريات والأنظمة السياسية – الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دط، 1972، ص34.
28. ملحم قربان، من قضايا الفكر السياسي القانون الطبيعي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1982، ص72.
29. ملحم قربان، المرجع نفسه، ص72.
30. المرجع نفسه، ص73.